

البحث العاشر

قياس قدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب

صدمة التحرير الاقتصادى والتكيف معها

دكتور محمد إبراهيم السقا

١ - مقدمة:

تجمع الدول التى تنتهج سياسة التحرير الاقتصادى بعض الخصائص المشتركة أهمها أنها تعاني من اختلالات حادة فى اقتصادياتها تراكمت عبر فترات طويلة من التدخل الحكومى المركز. وأهم جوانب هذا الاختلال هى العجز الحاد فى موازين مدفوعاتها وبصفة خاصة الميزان التجارى، وعجز الموازنة العامة وتساعد معدلات التضخم مع تدهور فى معدلات الصرف، فضلا عن ارتفاع حجم الدين الخارجى لهذه الدول وتكلفة خدمته. وعادة ما تبدأ برامج التحرير الاقتصادى على هذه الأرضية وهو بلا شك مناخ غير ملائم لبدء هذه البرامج خصوصا مع الجمود الواضح فى آليات التكيف أو التعديل Adjustment لاقتصادياتها والنابع بصورة أساسية من عدم المرونة التى تتسم بها أدوات السياسة الاقتصادية والقيود المؤسساتية Institutional Constraints .

وتهدف برامج التحرير الاقتصادى إلى التحول نحو اقتصاديات السوق بهدف توفير الحوافز والمناخ المناسب للاستثمار وتقليل الاستهلاك والوصول بمعدلات الفائدة والصرف إلى مستويات واقعية تسهم فى علاج خلل ميزان المدفوعات بالإضافة إلى زيادة إيرادات الدولة وخفض نفقاتها لخفض العجز فى الميزانية وإعطاء الحرية الكاملة للأسعار بما يضمن توزيعا أكفأ للموارد.

وبصفة عامة يمكن تعريف التحرير الاقتصادى بأنه أى سياسة تقلل من القيود القائمة سواء كان ذلك من خلال إزالة هذه القيود تماما أو من خلال استبدالها بقيود أخرى أقل حدة (Kruger, 1986)

والواقع أنه لا يمكن فصل برامج التحرير الاقتصادى، خصوصا مع بداية الثمانينيات، فى كثير من دول العالم النامى عن ارتفاع مستوى مديونياتها الخارجية. إذ أنه مع تزايد عبء المديونية وتعثُر العديد من الدول فى خدمة ديونها، حدث شبه ارتباط بين عملية إعادة الجدولة وبرامج الاستقرار الاقتصادى التى تعقدها هذه الدول مع صندوق النقد الدولى. وشيئا فشيئا أصبح ضرورة عقد اتفاق مع الصندوق شرطا أساسيا فى عملية إعادة الجدولة. وعلى ذلك فإن عدم التوصل إلى اتفاق مع الصندوق يؤدى إلى فشل التوصل إلى اتفاق مع المقرضين.

وقد أخذت اتفاقيات إعادة الجدولة فى البداية الشكل الآتى:

١ - قرض من صندوق النقد الدولى - أو البنك الدولى.

٢ - اتفاقية تثبيت.

٣ - إعادة جدولة بعض الديون.

٤ - تسهيلات إضافية من المصادر الخاصة والعامة للاقراض.

ولقد كانت النظرة التى تقوم عليها هذه الاتفاقيات هى أن الدولة المدينة تعاني من أزمة سيولة طارئة سرعان ما سوف تحل بمجرد أن تعمل هذه الاجراءات وتؤدى هدفها. لذلك أخذت هذه البرامج فى معظمها الطابع التقشفى، مثل البرنامج الذى عقده مصر مع صندوق النقد الدولى فى يونيو ١٩٧٨ ولم يستمر سوى عام واحد بسبب عدم التزام مصر بتخفيض عجز الميزانية إلى المستوى المتفق عليه(١). أما الملامح

العامه لهذه الإتفاقات فهى إتباع سياسة نقدية متشددة، ورفع معدلات الصرف إلى مستويات تنافسية وكذلك معدلات الفائدة إلى معدلات فائدة حقيقية موجبة، وخفض الإنفاق الحكومى، ورفع الضرائب وتخفيض الدعم وتثبيت الأجور. وبسبب نمطية هذه البرامج فشل الكثير منها فى تحقيق أهدافه الأمر الذى دعى المنظمات الدولية إلى تعديل أسلوب التعامل مع مشكلات هذه الدول من خلال معالجة كل حالة على حدة Case by Case Approach وبدأ من عام ١٩٨٥ حدث نوع من التغيير فى طبيعة هذه البرامج على أثر إدخال خطة بيكر J. Baker لمعالجة الوضع المتدهور للدول المدينة والتي ضمت بالإضافة إلى مد الدول المدينة بموارد تمويلية من المنظمات الدولية والبنوك التجارية ضرورة إدخال الدول المدينة تعديلات هيكلية تهدف إلى تحويل اقتصادياتها نحو نظام السوق الحر وذلك للتغلب على عوائق النمو بها. هذه الإصلاحات تتضمن بشكل أساسى تحرير التجارة الخارجية بتخفيض التعريفات الجمركية وكذلك القيود الكمية وتوفير فرص أفضل لتدفق رؤوس الأموال وتخفيض الدعم وتحرير معدل الفائدة والصرف وخصخصة المشروعات العامة

Privatization (Spero, 1990)

لذلك يمكن القول بان جانبا مهما من برامج التحرير الاقتصادى يتم فى الواقع تحت ضغوط المنظمات الدولية بهدف محاولة تخفيف عبء الدين الخارجى، أكثر منه استجابة لضغوط الاختلالات المحلية أو رغبة أصيلة فى التحرير.

ولقد شهدت مصر ومنذ عام ١٩٧٤ نوعا من التوجه نحو اقتصاديات السوق والتخفيف من حدة التدخل الحكومى وذلك فى إطار مشروع الانفتاح الاقتصادى وبمرور الوقت بدا فى الأفق أن الانفتاح لم يحقق الآمال التى علقنا عليه. وبعد المفاوضات الطويلة والمرهقة مع صندوق النقد الدولى جاءت أعنف إجراءات التحرير

الاقتصادى والتي اتخذت فى إطار ما يسمى ببرنامج الألف يوم والذى أعلن أن الهدف منه هو تحرير الاقتصاد المصرى من القيود التى تعوق حركته نحو الإنطلاق. على أنه ينبغى الإشارة إلى أن مدة الألف يوم تتطابق فى الواقع مع المدة التى تأخذها برامج التثبيت متوسطة الأجل والتي تعقد مع الصندوق لمدة ثلاث سنوات.

ولقد أشار السيد "رئيس الجمهورية" فى خطابه فى عيد العمال أول مايو ١٩٩١ فى سياق حديثه عن برنامج الألف يوم إلى أن عملية تحرير الأسعار سوف يترتب عليها بعض الارتفاعات المؤقتة فى الأسعار بعدها ستأخذ الأسعار مدة سنتين إلى ثلاث سنوات حتى تستقر ويعود الاقتصاد مرة أخرى إلى التوازن يقول سيادته:

"الإصلاح الاقتصادى ييحمل اعباء... هتيجى فترة سنتين أو ثلاثة بالكثير تتوزن العملية، تستقر الأسعار، يستقر كل شئ" (٢).

ومدلول هذه العبارة أن عملية التكيف أو التعديل سريعة بالشكل الذى يمكن الاقتصاد من استيعاب الصدمة المترتبة على التحرير وأن يجرى عملية تكيف أو تعديل بحيث يخرج من الاختلالات التى فرضتها هذه الاجراءات فى فترة لا تتجاوز سنتين أو ثلاثة سنوات. مثل هذا الحكم سوف ينعكس فى الواقع على مدى حدة الاجراءات المتخذة للتحرير. فالاقتصاد الذى يتسم بقدرة عالية على التكيف يمكنه اطلاق قوى التحرير بشكل كامل أو شبه كامل طالما أن عملية التكيف الكامل سوف تأخذ فترة قصيرة جدا يتم خلالها إعادة تصحيح الاختلالات من خلال إعادة توزيع الموارد. أما إذا كانت قدرة الاقتصاد على التكيف ضعيفة، أو بمعنى آخر كانت سرعة التكيف بطيئة فان توقيت وحدة ومحتوى برنامج التحرير لا بد وأن يدرس بعناية فائقة طالما أن عملية تصحيح الاختلالات سوف تأخذ فترة طويلة.

ويهدف هذا البحث إلى محاولة قياس قدرة الاقتصاد المصرى على التكيف مع الاجراءات المتخذة فى إطار برنامج التحرير الاقتصادى. وتتمثل حزمة التحرير Liberalization Package التى يهتم بها البحث فى ثلاثة عناصر هى تحرير الأسعار وتحرير معدلات الصرف وتحرير معدلات الفائدة، فتحرير كل عنصر من هذه العناصر يمثل صدمة يعرض لها الاقتصاد المصرى. ويهدف تحليل قدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب والتكيف مع الصدمات الناجمة عن تحرير هذه العناصر الثلاثة سوف يتم بناء نموذج قياس كلى صغير الحجم Small Macroeconometric Model للاقتصاد المصرى وتقدير هذا النموذج للتوصل إلى سرعات التكيف للمتغيرات الاقتصادية الكلية المختلفة.

٢ - أشكال التكيف أو التعديل Adjustment Forms

يمكن بصفة عامة التمييز بين شكلين للتكيف:

أ - الشكل الأول: التكيف اللحظى Instantaneous Adjustment

وهو الشكل الذى يقوم على أساس المرونة الكاملة لادوات السياسة الاقتصادية والديناميكية العالية للاقتصاد بحيث أن الأسواق المختلفة تتكيف بشكل لحظى مع أى صدمة يتعرض لها الاقتصاد، سواء كانت صدمة داخلية أو خارجية. وقد يعتبر السوق العالمى للعملات والأوراق المالية مثالا لهذه الحالة بسبب الشبكة الرهيبية للاتصالات التى تربط بين مراكز المال الرئيسية فى العالم بحيث تعكس وبشكل لحظى أى تطورات اقتصادية أو سياسية ذات مدلول جوهري كذلك تتكيف أسواق السلع الحيوية مثل النفط بهذا الشكل من التكيف.

ب - الشكل الثانى: التكيف الجزئى أو غير الكامل Partial Adjustment وهو الشكل الذى يقوم على أساس أن تعرض الاقتصاد لأى صدمة سوف يترتب عليه نوع من الخلل، هذا الخلل سوف يستمر لمدة زمنية معينة تعتمد على سرعة تكيف الأسواق المختلفة فيه Speed of Adjustment حتى يعود الاقتصاد مرة أخرى إلى وضع التوازن.

ولتبسيط عرض المفهوم دعنا نتناول الشكل التالى من نموذج تكيف أو تعديل المخزون Stock Adjustment Model

$$Z_t^* = a + b\underline{x}_t \quad (1)$$

حيث الوضع التوازنى أو المرغوب فيه للاقتصاد خلال الفترة t وهو وضع غير ملحوظ Unobservable مجموعة x المتغيرات المحددة لوضع التوازن فى الفترة t . والآن دعنا نفترض أن تكيف الاقتصاد لمستواه المرغوب فيه أو التوازنى غير كامل أى أن

$$Z_t - Z_{t-1} = \lambda (Z_t^* - Z_{t-1}); \quad 0 \leq \lambda \leq 1 \quad (2)$$

حيث Z_t = الوضع الفعلى للاقتصاد فى الفترة t أما المعامل λ فهو معامل التكيف Adjustment Coefficient والذى تتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح كما هو مفترض فى المعادلة رقم (٢) فقيمة λ القريبة من الصفر تشير إلى أن جزءا صغيرا من الخلل بين الوضع الفعلى والتوازنى يتم تعديله خلال فترة زمنية واحدة، بينما تشير قيمة λ القريبة من الواحد الصحيح إلى أن جزءا كبيرا من الفجوة

بين الوضع الفعلى والوضع المرغوب فيه يتم اغلاقها خلال فترة زمنية واحدة. وعلى ذلك فان قيمة λ سوف تحدد لنا سرعة التكيف Speed of Adjustment أما متوسط فترة الابطاء فى التكيف أو التعديل Adjustment Lag فيساوى $(1-\lambda)/\lambda$. وطبقا للمعادلة رقم (٢) فان أى محاولة تتم خلال فترة زمنية معينة (من 1 إلى t) للوصول بالمستوى الفعلى للاقتصاد إلى مستواه المرغوب فيه سوف تكون ناجحة جزئيا خلال هذه الفترة لأن التغير الفعلى فى Z فى أى فترة زمنية t عبارته عن جزء من التغير المرغوب فيه فى هذه الفترة^(٣) ويتجلى ذلك بادخال (١) فى (٢) حيث نحصل على

$$Z_t = \lambda a + \lambda b \underline{x}_t + (1-\lambda)Z_{t-1} \quad (3)$$

وتتعدد اسباب عدم حدوث التكيف الكامل لـ Z إلى Z* خلال فترة زمنية واحدة، وبصفة عامة يمكن ارجاعها إلى القيود الفنية (التكنولوجية) والقيود المؤسساتية، والعادات والتقاليد، وطبيعة التوقعات فى الاقتصاد وبصفة خاصة إذا كانت التوقعات اندحارية Regressive Adaptive. هذه العوامل وغيرها قد تحول دون حدوث التكيف الكامل خلال فترة زمنية واحدة. ولإعطاء مثال على ذلك دعنا ننظر إلى النموذج الآتى للميزان التجارى

$$eTB = X - \frac{\theta P_w}{P} \times I \quad (4)$$

حيث TB = الميزان التجارى و X ، I = الصادرات والواردات، و θ = معدل الصرف، P_w ، P = مستوى الأسعار المحلية والخارجية.

ويشير المقدار $[I \cdot (Pw / P) \cdot \theta]$ إلى قيمة الواردات باستخدام معدل الصرف الحقيقي. والآن ما الذي يمكن أن يحدث في حالة تخفيض قيمة العملة (أو ارتفاعها). من المتوقع في هذه الحالة انخفاض الطلب على الواردات بارتفاع معدل الصرف الحقيقي، وزيادة الطلب على الصادرات للسبب ذاته بما يحسن من وضع الميزان التجاري^(٤). إلا أن النتائج التطبيقية اثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن وضع الميزان التجاري لا يتحسن في البداية مع تخفيض قيمة العملة، بل على العكس من ذلك تسوء حالة الميزان التجاري ويزيد العجز فيه لفترة تتراوح بين سنتان إلى ثلاث سنوات (Himarios 1989)، حسب توافر شروط معينة، بعدها يأخذ الميزان في التحسن وهو ما يعرف بالمنحنى J-Curve ويفسر ذلك بان استجابة التغير في كمية الصادرات بالزيادة والواردات بالانخفاض تكون ضعيفة في البداية بما لا يعوض ارتفاع الأسعار النسبية $(Pw / P) \cdot \theta$ وذلك لان استجابة المستهلكين والمنتجين تأخذ فترة حتى تتكيف بشكل كامل مع تغيرات الأسعار النسبية، بعدها تأخذ كميات الصادرات والواردات في الاستجابة بالشكل المفترض. وأيا كانت الاسباب فان ما يعنينا هنا هو أن هناك فترة تأخير أو إبطاء للتكيف Adjustment Lag بحيث إن عملية تكيف الميزان التجاري لتغير معدل الصرف لا تكون كاملة خلال فترة زمنية واحدة.

وهذا الشكل الثانى من اشكال التكيف، أى التكيف الجزئى Partial Adjustment هو ما يعنينا فى الواقع فى هذه الدراسة، إذ سنفترض هنا أن تكيف الاقتصاد المصرى للجراءات المتخذة فى إطار برنامج التحرير الاقتصادى يتم بشكل جزئى.

٣ - طريقة المعالجة Methodology

يتكون النموذج القياسى للبحث من مجموعة من الدوال التى تفسر سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد المصرى، ويقوم النموذج على أساس أن الاقتصاد المصرى اقتصاد صغير مفتوح بالنسبة للعالم الخارجى Small Open Economy والنموذج عبارة عن نظام لعدم التوازن Disequilibrium System يفترض أن عملية التكيف التى يقوم بها الاقتصاد تتم بشكل جزئى وفقا لفرض التكيف الجزئى على النحو السابق شرحه، ثم يتم تقدير النموذج للحصول على معاملات التكيف التى يتم من خلالها حساب سرعة التكيف لمتغيرات الاستجابة Response Variables ومن خلال المعلمات الهيكلية المقدرة نقوم بعمل تتبؤ لسلوك هذه المتغيرات حتى عام ٢٠٠٠ بفرض عدم حدوث التحرير الاقتصادى وذلك لعمل محاكاة Simulation بتعريض متغيرات الاستجابة لصددمات التحرير المختلفة لبيان أثر الصدمات على سلوك هذه المتغيرات. أما توقيت الصدمات فقد تم اختياره على أن يبدأ من عام ١٩٩١ وهو التوقيت الذى يتوافق مع بداية برنامج الألف يوم تقريبا. وسوف يتم التعامل مع الصدمات على أنها مؤقتة Temporary لمدة سنة أو ثلاث سنوات.

أما الفترة الزمنية لتقدير النموذج فتمتد من ١٩٥٠ إلى عام ١٩٩٠ (٤١ مشاهدة) واختيار هذه الفترة الطويلة سببه هو الرغبة فى توفير أكبر عدد ممكن من المشاهدات حتى تكون النتائج المقدرة عالية الكفاءة كذلك بسبب عدم توافر بيانات ربع سنوية عن كثير من المتغيرات موضع الدراسة. ولتجنب أثر بعض التحولات التى حدثت خلال هذه الفترة الطويلة ثم الاستعانة بمجموعة من المتغيرات الصورية Dummy Variables اثناء عملية التقدير.

٤ - النموذج The Model

Behavioural Equations يتكون النموذج من إحدى عشر معادلة سلوكية

كالآتي:

أولاً: الاستهلاك Consumption

يعتمد الاستهلاك وفقاً للنموذج على الدخل الدائم (المتوقع) المتاح للانفاق

Permanent or Expected Disposable Income

والثروة كالآتي: (٥)

$$\log C_t = c_o + c_1^+ \log y_t^e + c_2^+ \log w_t + u_{1t} \quad (5)$$

حيث :

C_t = الاستهلاك ، y_t^e = الدخل الدائم المتاح للانفاق ، w_t = الثروة ،

u_{1t} = عنصر الخطأ.

ثانياً: الاستثمار Investment

يعتمد الاستثمار على رصيد رأس المال Capital Stock وتكلفة الاقتراض

(معدل الفائدة) كالآتي:

$$\log K_t = k_o + k_1^+ \log Q_t + k_2^+ \log r + u_{2t} \quad (6)$$

حيث :

$$K_t = \text{الاستثمار} ، Q_t = \text{رصيد رأس المال} ، r_t = \text{معدل الفائدة}$$

ثالثا: الانفاق العام Public Expenditures

بفرض أن الانفاق العام الحقيقي دالة في الدخل الحقيقي تأخذ دالة الانفاق

الحكومي الشكل الآتى:

$$(\log) G - \log P)_t = g_o + g_t^+ (\log Y - \log P)_t + u_{3t} \quad (7)$$

حيث $G_t = \text{الانفاق الإسمي}$ ، $Y_t = \text{الدخل الإسمي}$

رابعا: الإيرادات العامة Public Revenue

نظرا لأن الإيرادات العامة في مصر يتم جبايتها على أساس اسمي أى لا يتم

تعديل المتأخرات الضريبية بمعدل التضخم فإن دالة الإيرادات العامة سوف يعبر عنها

من الناحية الاسمية على أساس أن الإيراد الاسمي دالة في الدخل الاسمي كالاتى:

$$\log T_t = t_o + t_t^+ \log Y_t + u_{4t} \quad (8)$$

حيث $T_t = \text{الإيرادات العامة}$.

أما عجز الميزانية العامة فيأخذ الشكل الآتى:

$$BD_t = T_t - G_t \quad (9)$$

حيث $BD_t = \text{عجز الميزانية}$

خامسا: الصادرات Exports

يعتمد الطلب على الصادرات المصرية على مستوى الدخل فى الخارج Y_{wt} والأسعار النسبية للصادرات، أى أسعار الصادرات المصرية مقارنة بأسعار السلع المنافسة فى سوق الصادرات فى الخارج $\log P_w + \log \theta - \log P_{is}$ وفى حالة الاقتصاد الصغير الفتوح تعتبر أسعار الصادرات من المتغيرات الخارجية Exogenous بالنسبة للدولة وبالتالى فإن المقدار المعبر عن الاسعار النسبية يقتصر على $(\log P_w + \log \theta)$ وعلى ذلك تصبح دالة الطلب الخارجى على الصادرات المصرية كالاتى:

$$\log X_t = X_o + X_1^- (\log P_w + \log \theta)_t + X_2^+ \log Y_{wt} + U_{5t} \quad (10)$$

حيث X_t = الصادرات، P_{wt} الأسعار الخارجية.

سادسا: الواردات Imports

يعتمد الطلب على الواردات على مستوى الدخل، وأسعار الواردات بالنسبة لاسعار السلع المحلية البديلة للواردات $\log P_w + \log \theta - \log P_{is}$ وبالتالى تأخذ دالة الطلب على الواردات الشكل الاتى:

$$\log I_t = i_o + i_1^- (\log P_w) + \log \theta - (\log P_{is})_t + i_2^+ \log y_t + u_{6t} \quad (11)$$

حيث I_t الواردات، P_{is} = أسعار السلع المحلية البديلة للواردات.

أما الميزان التجارى فيساوى

$$TB = X - M \quad (12)$$

سابعاً: الطلب على النقود Money Demand

يعتمد الطلب على النقود على الدخل الحقيقى المتوقع (الدائم) وكذلك معدل التضخم المتوقع كمقياس تقريبي Proxy لتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود فى شكل سائل^(٦) وبالتالى تأخذ دالة الطلب على النقود الشكل الآتى:

$$(\log M - \log P)_t = m_0 + m_1^+ \log y_t^e + m_1^e \log \pi_t^e + u_{7t} \quad (13)$$

حيث M = الارصدة النقدية الاسمية، π_t^e معدل التضخم المتوقع
أما عرض النقود فيحدد طبقاً للمتطابقة الآتية:

$$M_t^s = I(H)_t \quad (14)$$

حيث M_t^s = عرض النقود، L = مضاعف النقود، H = القاعدة النقدية Monetary Base.

ثامناً: مستوى الأسعار Price level

فى حالة الاقتصاد الصغير المفتوح وفى ظل وجود نوعين من السلع التى تدخل نطاق التجارة الخارجية Traded والسلع التى لا تدخل نطاق التجارة الخارجية Non-Traded فان مستوى الأسعار يعتبر متوسطاً مرجحاً Weighted Average لكلا النوعين من السلع كالاتى:

$$\log P_t = w \log P_t^T + (1 - w) \log P_t^{NT} \quad (15)$$

حيث $P^T =$ أسعار السلع التي تدخل نطاق التجارة $P^{NT} =$ أسعار السلع التي لا تدخل في نطاق التجارة، و $w =$ الوزن المعطى لأسعار السلع القابلة للتجارة في المستوى العام للأسعار.

وفي حالة الاقتصاد الصغير المفتوح فإن P^T تعتبر متغيراً خارجياً يعتمد على مستوى الأسعار في الخارج أى أن

$$\log P_t^T = \log P_{wt} + \log \theta_t \quad (16)$$

من ناحية أخرى أفترض أن الأسعار النسبية لهاتين المجموعتين من السلع

تعتمد على ضغوط الطلب المحلي Domestic Demand Pressures
(أنظر على سبيل المثال)

Blejer and Leiderman (1981) Nga (1979) and Logun 1984.

أى أن

$$(\log P^{NT} - \log P^T)_t = \Psi (\log DDP_t) \quad (17)$$

حيث Domestic Demand Pressures = DDP_t

ويفرض أن DDP_t تعتمد على نسبة عرض النقود الأسمية للدخل الحقيقى

(M/y) فإن المعادلة رقم (١٧) تصبح

$$\log P_t^{NT} = \log P_t^T + \Psi (\log M - \log y)_t$$

ومن المفترض نظريا أن معدل التضخم فى الاقتصاد الصغير المفتوح لا يختلف عن معدل التضخم العالمى. على أنه تحت ظروف التدخل الحكومى تختلف معدلات التضخم المحلى عن معدلات التضخم فى الخارج وبإدخال الدعم كمقياس تقريبى للتدخل الحكومى فى عملية الرقابة والتحكم فى الأسعار فان دالة المستوى العام للأسعار تصبح:

$$\log P_t = P_1^+ (\log P_w + \log \theta)_t + P_2^+ (\log M - \log y)_t + P_3^+ \log S_t + u_{8t} \quad (18)$$

حيث S_t = الدعم.

تاسعا: الدعم Subsidies

يرتبط الدعم بعلاقة طردية مع مستوى الأسعار فى الخارج والداخل وكذلك مستوى الدخل كمؤشر للطلب على السلع المدعمة كالاتى:

$$\log S_t = S_0 + S_1^+ (\log P_w + \log \theta) + S_2^+ \log P_t + S_3^+ \log y + u_{9t} \quad (19)$$

عاشرا: معدل الصرف Exchange Rate

سوف يقتصر التحليل هنا على معدل صرف السوق السوداء باعتبار أن معدل الصرف الرسمى هو أحد أدوات السياسة Policy Tool وبالتالي يعد من المتغيرات الخارجية Exogenous فى النموذج.

بفرض أن الطلب على العملات الأجنبية في السوق السوداء للعملة يتم بدافعي إجراء المعاملات والطلب على الأصول المالية Assets فانه يمكن القول بأن الطلب على العملة في السوق السوداء لاغراض المعاملات يعتمد على الأسعار النسبية (الأجنبية والمحلية) مقاسة من خلال استخدام معدل صرف السوق السوداء، كما يعتمد على الدخل المحلى الحقيقى أى أن:

$$\log D_t^T = d_o + d_1 (\log P_w + \log \theta_B - \log P)_t + d_2 \log y_t^e \quad (20)$$

حيث D_t^T = الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف الأجنبى بدافع المعاملات θ_B = معدل صرف السوق السوداء.

أما الطلب على العملة الأجنبية لاغراض الاستثمار في محفظة الأوراق المالية فيعتمد على معدل العائد المتوقع على الأصول المالية الأجنبية والذي لا يشمل فقط معدل الفائدة المتوقع على هذه الأصول ولكن أيضا يشمل أى تغير متوقع في معدل صرف السوق السوداء، لأن تغيرات معدل صرف السوق السوداء تمثل أيضا عنصر عائد (أو خسارة) عند تحويل الأصول وعوائدها إلى العملة المحلية كذلك يعتمد الطلب لاغراض الاستثمار في محفظة الأوراق المالية على الدخل الحقيقى المتوقع أى أن

$$\log D_t^A = d_{10} + d_{11} \log i_w + (\log \theta_{B1})_t^e + d_{12} \log y_t^e \quad (21)$$

حيث D_t^A = الطلب على العملة في سوق الصرف السوداء بدافع الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، θ_t^e = التغير المتوقع في معدل صرف السوق السوداء.

وبادماج كل من (٢٠) و (٢١) نحصل على الطلب الإجمالي على العملات الأجنبية في سوق الصرف السودان والذي يساوي

$$\log D_t = (d_o + d_{10}) + d_1 (\log P_w + \log \theta_B - \log P)_t + d_{11} (\log i_w + \log \theta_B)_t^e + (d_2 + d_{12}) \log y_t^e \quad (22)$$

من ناحية أخرى يعتمد عرض العملات الأجنبية في السوق السودان على فروق معدل الصرف بين سوق الصرف الرسمية (الموازية) وسوق الصرف السودان بحيث أن

$$\log F_t = f_o + f_1 (\log \theta_B - \log \theta_o)_t$$

حيث F_t = الكمية المعروضة من العملات الأجنبية في السوق السودان، θ_o = معدل الصرف الرسمي.

في حالة التوازن بين الكمية المطلوبة والمعروضة فان معدل الصرف التوازني في السوق السودان يساوي

$$\log \theta_{Bt} = h_o + h_1^+ \log \theta_{ot} + h_2 \log P_w - \log P)_t + h_3^+ (\log i_w + \log \theta_B)_t^e + h_4^+ \log y_3^e + u_{10t} \quad (23)$$

حيث

$$h_0 = (d_0 + d_{10} - f_0) / (f_1 - d_1)$$

$$h_1 = f_1 / (f_1 - d_1)$$

$$h_2 = d_1 / (f_1 - d_1)$$

$$h_3 = d_{11} / (f_1 - d_1)$$

$$h_4 = (d_2 + d_{12}) / (f_1 - d_1)$$

حادى عشر: احلال العملة Currency Substitution

للتوصل إلى نموذج احلال العملة (الدولة) دعنا نعيد صياغة معادلة الطلب على النقود المحلية بحيث يعتمد الطلب على الأرصدة النقدية ليس فقط على تكلفة الاحتفاظ بارصدة نقدية بالعملة المحلية (π_t^e) ولكن ايضا على تكلفة الاحتفاظ بارصدة نقدية بالعملة الأجنبية (π_{wt}^e) وذلك لتمثيل حالة الاقتصاد الذى يتعامل فى أكثر من عمله، على هذا الأساس تصبح دالة الطلب على العملة المحلية

$$\log m_t^d = m_0 = m_1 \log y_t^e + m_2 \log \pi_t^e + m_3 \log \pi_{wt}^e \quad (24)$$

أما دالة الطلب على العملات الأجنبية فتساوى

$$\log m_{wt}^d = m_{w0} = m_{w1} \log y_t^e = m_{w2} \log \pi_t^e + m_{w3} \log \pi_{wt}^e \quad (25)$$

ووفقا لنظرية تعادل القوة الشرائية Purchasing power parity

فان التغير المتوقع فى معدل صرف عملة ما

$$\theta_t^e = \pi_t^e - e_w \quad (26)$$

والآن بقسمة (٢٥) على (٢٤) وباستخدام (٢٦) نصل إلى دالة احلال العملة

فى مصر كالاتى:

$$\begin{aligned} (\log m_w - \log m)_t &= (m_{w0}) + (m_{1w}^+ - m_1) \log y_t^e + (m_{w2}^+ - m_2) \log \theta_t^e \\ &= (m_{w2} + m_{w3}^- - m_2 - m_3) \log \pi_{wt}^e + u_{11t} \end{aligned} \quad (27)$$

٥ - نتائج التقدير للنموذج Estimation Results of the Model

قبل اجراء التقدير لا بد أولا أن نحدد كيفية بناء التوقعات فى الاقتصاد ويوجد بصفة عامة شكلين من أشكال التوقعات، التوقعات الانحدارية Regressive Adaptive Expectations والتوقعات الرشيدة Rational Expectations نحن نفترض أن التوقعات حول المتغيرات يتم بناءها وفقا لفرضية التوقعات الرشيدة. ووفقا للفرضية تتساوى توقعات الافراد (فى المتوسط) لمتغير ما مع القيمة الفعلية لهذا المتغير وذلك على أساس أن الافراد يستخدمون كل المعلومات المتاحة لديهم فى بناء توقعاتهم أى أن

$$E_m(x_t | \Omega_{t-1}) = E(x_t | \Omega_{t-1}) \quad (28)$$

حيث $E_m(x_t) =$ توقعات الافراد للمتغير X فى سوق ما

$E(x_t) =$ القيمة الفعلية لهذا التوقع

$\Omega_{t-1} =$ مجموعة المعلومات المتاحة للافراد اثناء الفترة $t - 1$

ولاغراض تقدير المتغيرات المتوقعة تحت فرضية التوقعات الرشيدة سنستخدم

اسلوب 1976 McCallum الذى يقوم على أساس أن المتغير يساوى

$$x_t^e = E(x_t | \Omega_{t-1}) = x_t - v_t \quad (29)$$

أى أن القيمة المتوقعة لـ X تساوى القيمة الفعلية لها بالاضافة إلى خطأ التوقع

v_t (٢). ولكن لاحظ أن احلال القيمة الفعلية للمتغير X بدلا من القيمة المتوقعة له

سوف يترتب عليه وجود ارتباط متسلسل Serial Correlation بين عنصر الخطأ

والقيمة الفعلية للمتغيرات المتوقعة، وفى هذه الحالة يصبح التقدير باستخدام طريقة

المربعات الصغرى غير مناسب بسبب عدم توافر أحد شروط سلامة التقدير. وللتغلب

على هذه المشكلة سنستخدم اسلوب المتغيرات المساعدة، مع التصحيح للارتباط الذاتى

Instrumental Variable Technique with Autocorrelation Correction

(IVARI)

سيستخدم هو اسلوب Hildreth-lu.

هذا ويوضح الجدول رقم (١) و (٢) نتائج تقدير النموذج.

إذا نظرنا بشكل عام إلى الاحصاءات التشخيصية لنتائج التقدير سنلاحظ أن

تقديرات النموذج مرضية سواء إذا نظرنا إلى الـ R^2 أو إلى الاحصاء ف-F-

Statistic وبالرغم من ان اختبار Durbin-Watson للارتباط المتسلسل يشير إلى عدم وجود ارتباط متسلسل إلا أن أحصاء DW لا يكون كفاً في حالة استخدام المتغير التابع المؤخر lagged Dependent variable كأحد المتغيرات المفسرة Explanatory variable ولذلك قمنا بحساب احصاء Durbin h والذي يتبع التوزيع الطبيعي Normal Distribution. وقد كانت النتائج كما هو واضح تشير إلى عدم وجود ارتباط متسلسل وهناك حالتان لم نتمكن من حساب هذا الاحصاء لهما وهما الاستهلاك والدعم^(٨). ولقد اقترح Durbin إعادة تقدير المعادلة المعنية وادخال عنصر الخطأ المؤخر Lagged Error كأحد المتغيرات المفسرة، فإذا اظهرت النتائج أن معامل هذا العنصر غير معنوي فان ذلك يعد دليلاً على عدم وجود ارتباط متسلسل، وبتطبيق هذا الاجراء على معادلتى الأسعار والدعم وجدنا أن عنصر الخطأ المؤخر غير معنوي مما يعطى دلالة على عدم وجود ارتباط متسلسل. أما قيمة rho فتعبر عن معامل تصحيح الارتباط الذاتى.

وطبقاً لتقديرات دالة الاستهلاك نلاحظ أولاً أن متغير الثروة لم يكن متغيراً معنوياً فى تحديد مستوى الاستهلاك ربما لعدم مناسبة استخدام الأصول النقدية التى يملكها الافراد كتعبير عن الثروة. أما أهم محددات الاستهلاك فكانت الدخل والاستهلاك المؤخر. ويلاحظ أن مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل منخفضة. وطبقاً للتقديرات فان زيادة الدخل بـ ١٠٪ يترتب عليها زيادة الاستهلاك بـ ٦,٨٪ والواقع أن استجابة الاستهلاك للتغير فى الدخل قد تكون أعلى من ذلك. وكما توضح النتائج فان معامل التكيف للاستهلاك يساوى ٠,٢٢٪ ويعنى ذلك أن متوسط فترة الابطاء فى التكيف للاستهلاك يساوى ٣,٥ فترة زمنية وبمعنى آخر فان أى صدمة يتعرض لها الاستهلاك بتغير أحد العوامل المفسرة يترتب عليها مرور فترة زمنية قدرها ثلاث فترات ونصف حتى يتكيف الاستهلاك بشكل كامل مع هذه الصدمة.

وفيما يتعلق بالاستثمار يلاحظ أن جميع المتغيرات المفسرة معنوية وبصفة خاصة نلاحظ العلاقة العكسية. بين معدل الفائدة والاستثمار أما المتغير الصوري Dummy والذي يعبر عن سنوات الحروب فيشير إلى الأثر المعنوي لهذا الاضطراب السياسى على الاستثمار. ويلاحظ انخفاض معامل التكيف للاستثمار (٠,١١) الأمر الذى يعنى بطء سرعة التكيف لهذا المتغير، حوالى ثمانى فترات زمنية. والواقع أن هناك نتائج مشابهة عن بطء استجابة الاستثمار فى الدول المتقدمة(انظر Ball et al. 1975) وهو الأمر الذى يجعل أثر تغيرات السياسة على الاستثمار بطيئا.

ولعل المقارنة بين دالتى الانفاق العام والايادات العامة تفسر لنا اسباب الاتجاه المتزايد نحو زيادة عجز الميزانية العامة للدولة. إذ تشير النتائج إلى أن مرونة الانفاق العام بالنسبة للدخل أعلى من مرونة الإيرادات العامة بالنسبة للدخل. وبمعنى آخر فإن زيادة الدخل القومى يترتب عليها زيادة فى كل من الانفاق العام والايادات العامة، ولكن زيادة الانفاق العام تكون أكبر من الزيادة فى الإيرادات العامة مما يؤدي إلى وجود فجوة أو توسيع الفجوة بين الإيرادات والنفقات. أكثر من ذلك إذا ما قارنا بين معاملات تكيف كل من الانفاق العام والايادات العامة سنلاحظ أن معامل التكيف للانفاق العام (٠,٢٨) أعلى من معامل التكيف للإيرادات العامة (٠,١٣) ويعنى ذلك أن سرعة تكيف أو استجابة الانفاق العام (٢,٦ فترة زمنية) أعلى من سرعة تكيف الإيرادات العامة (٦,٧ فترة زمنية). هذا الاختلاف فى سرعات التكيف بين الانفاق العام والايادات العامة هو الذى يعقد من مشكلة عجز الميزانية بسبب عدم قدرة الإيرادات على ملاحقة (التكيف مع) الزيادة فى الانفاق العام، على سبيل المثال إذا ارتفع معدل التصخم فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض كل من مستوى الانفاق والايادات

الحقيقي، وطبقا لسرعات التكيف نجد أن الأمر يحتاج إلى ٢,٦ فترة زمنية حتى يعود الانفاق إلى مستواه الحقيقي السابق، بينما يأخذ الأمر حوالي سبع سنوات حتى تستعيد الإيرادات مستواها الحقيقي السابق. أما الملاحظة الأخيرة من النتائج فهي أن المعدلات المرتفعة للضرائب بدرجة غير معقولة (والمعبر عنها بالمتغير الصوري Dummy لا تسهم في الواقع في زيادة الحصيلة بل على العكس من ذلك تؤدي إلى تدهور الحصيلة وهو ما يعني أن زيادة عبء الضريبة ليست سياسة مساعدة على زيادة الحصيلة^(٩).

أما فيما يتعلق بالقطاع الخارجى فسنقوم بالمقارنة بين سلوك كل من الصادرات والواردات وأثر ذلك على تكيف الميزان التجارى وكما هو واضح من الجدول يلاحظ انخفاض مرونة الطلب الداخلية على الصادرات المصرية إلى الخارج (٠,٤٤) بينما ترتفع مرونة الطلب الداخلية على الواردات (١,٧٤) وهو ما يعني أن زيادة الدخل فى الخارج لن تكون ذات أثر معنوى فى تخفيض عجز الميزان التجارى كما هو واضح من نتائج الانحدار، بينما يترتب على زيادة الدخل المحلى زيادة معنوية فى عجز الميزان التجارى كما تشير النتائج كما يلاحظ أن مرونة الطلب السعرية للصادرات (٠,٧٢) أعلى من مرونة الطلب السعرية للواردات وعلى ذلك فإن ارتفاع الأسعار النسبية سيترتب عليه استجابة الصادرات بدرجة أكبر من استجابة الواردات (بالانخفاض)^(١٠) وهو ما ينعكس على مدى تكيف الميزان التجارى (٠,٢١) مما يعنى أن متوسط فترة الابطاء فى التكيف تصل إلى حوالى أربع فترات زمنية.

وتوضح النتائج أن مرونة الطلب الداخلية تساوي ١,٢٢ بينما تشير النظرية النقدية إلى أن مرونة الطلب الداخلية للنقود تساوى واحد صحيح. والواقع أن مرونة الطلب الداخلية للنقود الأعلى من الواحد الصحيح نتيجة شبه نمطية فى معظم دراسات الطلب على النقود فى الدول النامية أنظر على سبيل المثال:

ويرجع ذلك إلى زيادة درجة نقدية الاقتصاد Monetization بزيادة درجة النمو الاقتصادى مع صعوبة الاقتصاد فى الأرصدة النقدية المحتفظ بها من جانب الأفراد بسبب تخلف النظام المصرفى. ولعل أهم النتائج لهذه الدالة هو الأثر المعنوى السالب لارتفاع معدل التضخم على الطلب على النقود. فارتفاع معدل التضخم يجعل الافراد تقلل من الاحتفاظ بالنقود المحلية (أما بتحويلها إلى عملات أجنبية كما سنلاحظ بعد قليل، أو زيادة الطلب على الأصول الحقيقية Real Assets. ولعل ذلك الأمر الأخير يفسر لنا ارتفاع اسعار الأصول الحقيقية كالعقارات إلى مستويات غير معقولة مع ارتفاع معدل التضخم فى مصر. أما فيما يتعلق بمعامل التكيف (٠,١٥) فيلاحظ ببطء سرعة التكيف للطلب على النقود والتي تساوى حوالى ٥,٥ فترة زمنية. وبهنا هنا أن نشير إلى أنه إذا ما حدثت صدمة نقدية - زيادة فى عرض النقود عن المستوى التوازنى المطلوب - فإن الأمر يتطلب ٥,٥ فترة زمنية حتى يتم استيعابها بشكل كامل. هاتان النتيجتان الأخيرتان تعمقان من الآثار السلبية لاتباع سياسة التمويل التضخمى Inflationary Finance وبصفة خاصة فى اقتصاد يعانى من وجود ظاهرة احلال بالعملة المحلية العملات الأجنبية.

أما فيما يتعلق بمستوى الأسعار فنلاحظ أنه بالمقارنة بين استجابة المستوى العام للأسعار لتغيرات الأسعار العالمية وعرض النقود والدعم كمتغيرات مفسرة، نجد أن تأثير تغير الأسعار العالمية وعرض النقود والدعم تأثير موجب ومعنوى، ولكن لاحظ أنه بينما كانت إشارة معامل الدعم صحيحة (سالبة) فإن للدعم تأثير غير معنوى على مستوى الأسعار (المستوى العام للأسعار)^(١١). ومن حيث الأثر نجد أن الزيادة فى عرض النقود ذات الأثر الأكبر فى التأثير على الأسعار، مما يعنى أن جانبا كبيرا

من استقرار الأسعار يعتمد على سلوك السلطات النقدية فيما يتعلق بعرض النقود. هذه النتائج تلقى ظللا من الشك حول الأثر الصافى الإيجابى لسياسة الدعم على المستوى العام للأسعار فى ظل اتباع سياسة التمويل التضخمى كما هو الحال فى مصر، ويلاحظ أن معامل التكيف للأسعار (٠,١٦) يشير إلى طول فترة الإبطاء فى استجابة الأسعار (٥,٣ فترة زمنية) وربما يكون للدعم دور فى ذلك، وبصفة عامة فإن ذلك يعنى طول الفترة التى تظل فيها الأسعار فى حالة عدم توازن مع أى صدمة.

أما نتائج تقدير دالة الدعم فتشير إلى أن كل من الأسعار الخارجية والأسعار الداخلية ومستوى الدخل متغيرات ذات تأثير معنوى وموجب على الدعم. كما يلاحظ أن سرعة التكيف بالنسبة للدعم (٢,١ فترة زمنية) وذلك بسبب الجوانب السياسية لسياسة الدعم كأداة فى الاستقرار السياسى.

وباستثناء الدخل الحقيقى فإن كافة العوامل المؤثرة على معدل صرف السوق السوداء كانت ذات معنوية عالية فى تحديد معدل الصرف فى السوق السوداء فى مصر. إلا أنه يلاحظ أن معامل معدل الصرف التشجيعى فى السوق الموازية (السوق الحرة الآن) يساوى ١,٥٨ فى حين أنه من المفترض نظريا أن هذا المعامل يساوى الواحد الصحيح. أى أن تغيرات معدل صرف السوق الموازية لا بد وأن تتعكس بشكل كامل فى تغيرات معدل الصرف فى السوق السوداء وربما يعكس هذا المعامل الجمود النسبى الذى اتسم به معدل صرف السوق الموازية خلال الفترة. وبالتالي فقد عكست تغيرات معدل الصرف فى السوق السوداء التغيرات فى عوامل أخرى أيضا وهى الانخفاض فى القوة الشرائية للجنه المصرى (معدل التضخم)، والأسعار النسبية بين مصر والخارج بالإضافة إلى معدل العائد على الأصول المالية الأجنبية. على أن معامل معدل صرف السوق التشجيعية قد يوحى بأنه يمكن بالفعل تقريب الفوارق بين

معدل صرف السوق السوداء والسوق الموازية باستعمال معدل الصرف الرسمى كسياسة مع ثبات باقى ادوات السياسة الأخرى. قد يكون هذا الحكم صحيحا بالنظر إلى انخفاض مرونة معدل صرف السوق السوداء بالنسبة للمعدل التشجيعى، والواقع أن التجربة فى الشهور القليلة الماضية أثبتت إمكان اتباع هذه السياسة ولكن ينبغى التحذير من أن معدل صرف السوق السوداء يخضع أيضا فى جانب كبير منه لعوامل موسمية Seasonal فضلا عن تمويل المعاملات غير المشروعة underground ecomony مثل تهريب المخدرات وتمويل هروب رأس المال Capital Flight إلى الخارج ولذلك لا يمكن القول بإمكانية اتباع سياسة معدل الصرف الرسمى الحر على المدى الطويل للحد من ارتفاع معدل صرف السوق السوداء طالما أن موارد مصر من النقد الأجنبى لا تكفى تمويل كافة احتياجات المتعاملين فى سوق النقد الأجنبى.

أما معامل الاسعار النسبية فيعنى أن معدل صرف السوق السوداء يتحرك بحرية ليعكس فروق الأسعار بين مصر والخارج، وربما تعكس المرونة المنخفضة سياسة الرقابة المصرية وبصفة خاصة تثبيت الإيجارات والدعم، وعلى ذلك من المتوقع أن تكون تقلبات معدل صرف السوق السوداء أكثر حدة مع تحرير الأسعار وخفض الدعم. إلا أنه من الأمور المثيرة فى التقديرات أن معدل صرف السوق السوداء يعكس أيضا معدل العائد على الأصول المالية الأجنبية بما يعكس الطلب المتزايد على الاستثمار فى محفظة الأوراق المالية بالعملات الأجنبية (أحلال العملة) بغرض تجنب معدلات الفائدة الحقيقية السالبة التى تفرض على الإيداعات بالجنيه المصرى. هذه النتيجة تعكس الدور الذى يمكن أن تلعبه السياسة النقدية فى التأثير على معدل الصرف.

هذا وتشير النتائج إلى أن معامل تكيف معدل صرف السوق السوداني يساوى (٠,٤٥) وهو ما يعكس سرعة تكيف معدل صرف السوق السوداني (١,٢ فترة زمنية) أى أن معدل صرف السوق السوداني يتكيف بشكل كامل فى خلال فترة زمنية واحدة تقريبا.

أما فيما يتعلق بتقديرات دالة أحلال العملة فيلاحظ أنه رغم افتراض أن الدخل الحقيقى يلعب دورا كبيرا فى الطلب على الأصول النقدية، إلا أن مستوى الدخل الحقيقى لم يكن معنويا فى النتائج السابقة. على العكس من ذلك وجد أن المعدل المتوقع لتغير معدل صرف السوق السوداني هو أكثر العناصر المؤثرة فى الطلب على العملة الأجنبية لأغراض الاحلال. هذه النتيجة تبدو منطقية بالنظر إلى أن عملية الاحلال تتم أساسا بهدف تجنب الخسارة الناشئة عن تدهور القوة الشرائية للجنيه المصرى مع عدم قدرة معدلات الفائدة الحقيقية عليه على تعويض هذه الخسارة ويلاحظ أيضا أن معامل تكيف احلال العملة (٠,٤) يشير إلى سرعة تكيف عملية الاحلال (١,٥ فترة زمنية).

هذا ويوضح الجدول رقم (٢) سرعة التكيف للمتغيرات المختلفة. ومن الجدول نلاحظ أن المتغيرات ذات التكيف السريع هى معدل صرف السوق السوداني واحلال العملة والانفاق العام، أما المتغيرات ذات سرعة التكيف المتوسط فتشمل الاستهلاك والميزان التجارى، أما باقى المتغيرات وهى الاستثمار والإيرادات العامة، والأسعار والطلب على النقود فتتميز بسرعات تكيف بطيئة. هذه النتائج فى الواقع ليست فى صالح الاقتصاد المصرى ولا تتماشى مع الافتراض القائل بان الاقتصاد المصرى سيستوعب صدمة التحرير ويتكيف معها بحيث يعود إلى التوازن خلال فترة قصيرة قد لا تتجاوز ثلاث سنوات. مما لا شك فيه أن الشكل الملائم لتكيف المتغيرات المختلفة هو تكيف سريع للاستثمار عن الاستهلاك والإيرادات العامة عن الانفاق العام،

وللواردات عن الصادرات وكذلك تكيف أسرع للطلب على النقود المحلية عن احلال العملة وللأسعار عن الدعم، ومعدل الصرف الرسمي عن معدل السوق السوداء. وعلى ذلك تشير النتائج إلى عكس ما هو متوقع إذ يظل الجانب الحقيقي للاقتصاد وبصفة خاصة الاستثمار فى حالة خلل لفترة طويلة.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الممكن تغيير معاملات التكيف وبالتالي سرعة التكيف للاقتصاد بمرور الوقت وتخفيف حدة العوامل المتحكمة فى سرعة التكيف وهو فرض ايضا جدير بالدراسة ويتطلب قدرا من الديناميكية فى صياغة النموذج وتقديره، إذ من المتوقع مع توالى صدمات التحرير ارتفاع قدرة الاقتصاد على التكيف بمرور الوقت (١٢).

إلا أنه من المهم التنبيه إلى أن محتوى برنامج التحرير المطبق بالفعل لا يتفق ومدلولات نتائج الدراسة فوفقا للدراسة. يلاحظ بطء استجابة الجانب الحقيقي للاقتصاد، أى الاستثمار والاستهلاك والصادرات والواردات بينما ترتفع سرعة استجابة الجانب النقدى للاقتصاد، ومن المتفق عليه أن تحرير الجانب الحقيقي لا بد أن يسبق تحرير الجانب النقدى. بمعنى آخر فان تحرير الصادرات والواردات لا بد وأن يسبق تحرير معدل الصرف أو تحرير الحساب الجارى لا بد وأن يسبق حساب رأس المال، وتحرير الاستثمار لا بد وأن يسبق تحرير معدل الفائدة وهكذا. أما برنامج التحرير المطبق الآن فيركز على الجوانب النقدية أو بمعنى آخر فان الخطى سريعة فى تحرير هذا الجانب من الاقتصاد، على سبيل المثال تم الاسراع بضم سوقى الصرف (الأولية والثانوية) قبل الميعاد المتفق عليه مع صندوق النقد الدولى كما أن تحرير معدلات الفائدة قد قطعت فيه الحكومة شوطا كبيرا بينما نجد أن باقى الجوانب لم تمض فيها الحكومة بالشكل الذى ينبغى أن يكون.

وبصفة عامة فإن اختلاف سرعات تكيف الاسواق المختلفة يعنى أن استراتيجية التحرير فى هذه الحالة لا بد وأن تدرس بعناية وذلك لتلافى احتمال فشل البرنامج فى تحقيق اهدافه.

وعلى سبيل المثال يشير Bruno 1988 إلى أن التحرير السريع للسوق المالى قبل تحرير الجانب الحقيقى أدى إلى الفشل وخلق أزمة فى النقد الأجنبى وزاد من البطالة والتضخم.

٦ - محاكاة Simulation

وأخيرا لتوضيح هذه النتائج بيانيا سنقوم بعمل محاكاة لابرز أثر صدمة التحرير على المتغيرات المختلفة فى إطار سرعات التكيف المختلفة. ولتحقيق ذلك سنقوم بعمل تنبؤ لقيم هذه المتغيرات حتى عام ٢٠٠٠ وذلك من خلال استخدام المعلمات الهيكلية المقدرة للنموذج والمعروضة بالجدول (١٣) أما المتغيرات الخارجية فقد تم عمل تنبؤ لها باستخدام اسلوب Box-Jenkins / ARTMA (Autoregressiv Integrated Moving Average)

وبعد ذلك قمنا بعمل المحاكاة بين سلوك المتغيرات قبل التحرير وبعده وذلك بافتراض حدوث صدمة مؤقتة مكونة من عناصر ثلاثة هي: تحرير الأسعار، تحرير معدل الصرف، تحرير معدل الفائدة، لمدة عام ولمدة ثلاث أعوام وذلك بتعويض النموذج أثناء عملية اجراء المحاكاة للصدمة التى تبدأ فى عام ١٩٩١ وتنتهى عام ١٩٩٣ . بعد ذلك قمنا بعرض النتائج بيانيا كما هو معروض فى الأشكال من ١ إلى

٢٤ . ولا تحتاج فى الواقع هذه الأشكال إلى تعليق لأنها تتوافق مع تفسير النتائج الذى قدمناه مسبقاً.

الهوامش

(١) عندما حضرت بعثة الصندوق وجدت عجز الميزانية ١,٢ مليار جنيه بينما كان الرقم المتفق عليه هو ٨٥٠ مليون جنيه كذلك وجدت مستويات الاستهلاك والواردات أعلى من المستويات المتفق عليها.

(٢) خطاب السيد الرئيس "حسنى مبارك" - الاهرام ٢ مايو ١٩٩١ ص:٥

(٣) لمزيد من التفاصيل حول نموذج التكيف الجزئى انظر Gujarate 1988

Johnston (1984) and Kmenta 1971

(٤) بفرض أن التخفيض الاسمى Nominal سيترتب عليه تخفيض حقيقى لمعدل الصرف وتوافر شروط مارشال/بيرنر.

(٥) الإشارات فوق المعلمات تشير إلى الإشارة المتوقعة للمعلمة.

(٦) نظرا لثبات معدل الفائدة نسبيا خلال مدة الدراسة يفترض أن الافراد لا يدخلون معدل الفائدة فى حسابهم طالما أنه لا يعكس التطورات الحادثة فى معدل التضخم، وتحت هذه الظروف فإن الخيارات المتاحة أمام حامل النقود هى اما الاحتفاظ بها فى شكل سائل أو استثمارها فى الأصول الحقيقية كالسلع (الذهب مثلا) أو العقارات... إلخ ومن الواضح أن معدل العائد على هذه الأصول الحقيقية هو معدل التضخم المتوقع والذى يمثل فى هذه الحالة تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود فى شكل سائل.

(٧) حيث تتوافر كل الشروط الكلاسيكية حول معامل الخطأ

(٨) فى بعض الحالات لا يمكن حساب Durbin h وذلك إذا كان $Var(a) N < O$

حيث $N =$ عدد المشاهدات و $Var(a)$ تباين المعامل a .

(٩) فى عام ١٩٦٥ كانت نسبة الضريبة ٩٥% على الدخول التى تزيد على ١٠,٠٠٠ ر.جنيه.

جنيه.

(١٠) من المتوقع من الناحية الواقعية أن تكون مرونة الطلب السعرية للصادرات أعلى من ذلك.

(١١) لا شك أننا لو قسمنا السلع إلى سلع مدعمة وغير مدعمة فإنه من المتوقع أن يكون للدعم أثر معنوى على أسعار السلع المدعمة.

(١٢) نظرا لضيق الوقت، وعدم توافر بيانات عن خبرة الاقتصاد المصرى بالتحليل الاقتصادى على النحو المذكور فى البحث لم نتمكن من اختيار هذه الفرضية.

(١٣) نظرا لضيق المساحة لم نقم بعض هذه النتائج ويمكن للمهتمين الحصول على نسخة (على floppy disk) من الباحث ولكن بشكل سريع يتم التقدير باستخدام أسلوب الـ ARIMA من خلال اختبار كون السلاسل توفيقية Stationary واجراء الاشتقاق المناسب للوصول إلى التوفيقية Stationarity بعد ذلك يتم اختبار النموذج المناسب من خلال اختبار مدى دقة عملية التحديد Identification وذلك من خلال اختبار دالة الارتباط الذاتى Autocorrelation ثم دالة الارتباط الذاتى الجزئية Partial Autocorrelation Function أما المرحلة الثالثة فهى مرحلة التقدير وأخيرا مرحلة التنبؤ.

أنظر على سبيل المثال Phndick & Rubinfeld 1981

REFERENCES

- 1- Aghevili, B. and Khan, M. (1978) "Government Deficits and the Inflationary Finance in less Developed Countries" IMF staff papers Vol. 25, pp. 383-416
- 2- Ball, R.J. et al. (1975) "The London Business School Quarterly Econometric Model of the UK Economy" in Renton, L. ed. "Modelling the Economy" Heinemann Education Books.
- 3- Blejer, M.T. and Leiderman, C.A. (1981) "Monetary Approach to the crawling peg system: Theory and Evidence" J.P.E. Vol. 89, pp 133-51.
- 4- Bruno, M. (1988) Opening UP: Liberalization with stabilization in Dornbusch, R. and Helmers, F.L. (eds) "The Open Economy: Tools for policy Makers in Developing Countries" Oxford University Press
- 5- Crocket, A.D. and Evans, S.O. (1980) "Demand for Money in Middle Eastern Countries" IMF Staff papers, Vol. 27, pp. 543-77
- 6- Cujarati, D.N. (1988) "Basic Econometrics" McGraw-Hill
- 7- Hanson, J. and De Melo, J. (1988) "The Uruguayan Experience with stabilization and liberatization: 1974-1981" Journal of Interamerican Studies and World Affairs, Vol. 25 pp, 477-508.
- 8- Himarios,D.(1984):Do Devaluations Improve the Trade Balance? The Evidence Revisited" Economic Inquiry Vol. 27, pp. 143-68.
- 9- Johnston, J. (1984) "Econometric Mcthods" McGraw-Hill, 2nd ed.
- 10- Kementa, J. (1971)"Elements of Econometrics" Macmillan.

- 11- Kruger, A.O. (1986) "Problems of Liberalization" in Choksi, A.M and Papageorgiou D. (eds) "Economic liberalization in Developing Countries" Basil Black well.
- 12- McCallum, B. (1976) "Rational Expectations and the Estimation of Econometric Models An Alternative Procedure" International Economic Review Vol. 17, pp. 484-90.
- 13- Nga, N. (1979) " Monetary policy, Inflation and Devaluation: A case Study of the Phillippihes" Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 11, pp 335-42.
- 14- Obstfeld, M.C. (1986) Capital Flows, the Current Account, and the Real Exchange Rate: some consequences of stabilization and liberalization" in Edwards, S. and Ahmed (eds) "Economic Adjustment and Exchange Rates in Developing Countries "The University of Chicago Press.
- 15- Olgun, H. (1984) "An Analysis of the Black Market Exchange Rate in A Developing Economy: the case of Turkey "Welterwirtschaftliches Archiv Vol. 120, pp. 329-46.
- 16- Pindyck, R. and Rubinfeld, D. (1981) "Econometric Models and Economic Forecasts "McGraw Hill.
- 17- Spero, J.E. The Politics of International Economic Relations "Unwin Hyman 4th ed.

تعقيب على بحث

"قياس قدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب

صدمة التحرير الاقتصادى والتكيف معها"

أ.د. وليم ميخائيل

أولاً: نوع النموذج وقدرته على المحاكاة:

(١) فى تقديرى أن هذا النموذج ليس هو النموذج الأمثل لقياس قدرة الاقتصاد على التعامل مع التغيرات الهيكلية التى تصاحب تجربة التحرير، ولا أعتقد أن نموذجاً قياسياً *Econometric Model* يستطيع الاضطلاع بهذه المهمة فى الظروف التى سادت وتوسد فى مصر. لقد اعتمد الباحث على سلسلة زمنية امتدت من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٩٠، وهى فترة امتلأت بالتغيرات الهيكلية المتعاقبة *Structural Breaks* بحيث لا يمكن استخدام هذه السلسلة لتقدير معالم يفترض ثباتها خلال فترة المشاهدة.

كيف يمكن القول بأن الميل الحدى للاستهلاك فى المدى القصير هو ٠,٦٨ وأن معامل التكيف للطلب على النقود هو ٠,١٥ ومعامل التكيف للأسعار هو ٠,١٦ إلخ..، بينما كل هذه المعاملات التى لا تبدو واقعية قد تم تقديرها فى سلاسل زمنية امتدت لتشمل تغيرات حادة فى كل هذه المتغيرات وكل مسيبتها؟

إن الباحث قد لجأ إلى هذا بسبب عدم توفر بيانات ربع سنوية عن كل المتغيرات، لكن الاعتماد على التقديرات التى حصل عليها أمر محفوف بالمخاطر.

وتجدر الإشارة هنا إلى تجربة بناء النماذج في كوريا، فقد فضلت Irma Adelman وهى من الرواد فى هذا المجال، أن تكتفى بعدد قليل من المشاهدات (١١ مشاهدة فقط) عن أن تضيف مشاهدات أخرى سابقة تغطى فترة الحرب الكورية، إذ رأت أن هذا من شأنه أن يخرّب النموذج Would distort the model . وقامت إلى جانب ذلك بإعطاء أوزان ترجيحية للملاحظات، بحيث يعطى الوزن الكامل لأحدث مشاهدة، والوزن الأقل لأبعتها زمنيا.

(٢) إن النموذج غير كامل: فهو يشتمل على مجموعة من المعادلات التى لا تشكل فى مجموعها نموذجا كاملا. ولم تحدث أية محاولة لإفقال النموذج Closing the Model كذلك فهو لا يشتمل على دراسة العديد من المتغيرات التى تتصل اتصالا مباشرا بإجراءات التكيف وسياسة التحرير، مثل تدفق رأس المال الأجنبى وقروض البنوك التجارية للقطاع الخاص، أو ما كان يشار إليه مؤخرا بالسقوف الائتمانية.

(٣) إذا كان الهدف من النموذج هو على ما يبدو:

أ - التنبؤ قصير الأجل Short-term projections

ب - المحاكاة لمعرفة تأثير السياسات التحريرية Simulation

فقد يكون من الأنسب بناء نموذج محاكاة فى إطار رياضى Mathematical Framework يتم تقدير معالمه قياسيا. بمعنى آخر يمكن أن يشتمل النموذج على إطار رياضى يشرح ما يجرى حاليا فى الاقتصاد القومى، ويركز على ما نهتم به، وفى نفس الوقت يشتمل على عدد من المعادلات السلوكية التى يتم تقديرها قياسيا. ولعل نموذج Khan & Montiel الأخير المنشور عام ١٩٨٩ يصلح أساسا تبنى عليه ويمكن تطويره بطرق عدة.

٤) هناك دراسات أخرى أكثر شمولية من هذه الدراسة تقوم بها حاليا فى مصر مجموعات بحثية مختلفة لبناء نماذج للتوازن العام General Computable Equilibrium Models مبنية على مصفوفات للتوازنات الاجتماعية والمالية، لدراسة كل النواحي التى تناولها الباحث إلى جانب ما يتعلق بالنمو والعمالة وتوزيع الدخل. وكان يمكن للباحث أن يطلع عليها ويستفيد منها ويشير إليها.

وقد يقال إنه ليس فى مقدور باحث واحد أن ينهض بمثل هذه الدراسة. ولكننى أعتقد أنه من الممكن بناء نموذج توازن تجميعى One-Sector CGE يشتمل على قطاع واحد، ويكون قادرا فى نفس الوقت على التعامل مع اختلال التوازن فى الأجل القصير على الأخص فى سوق العمل وفى مستويات الأسعار.

٥) إذا كان لابد من بناء وتقدير نموذج قياسى، فيجب فى تقديرى:

أ - أن يكون أكثر شمولية، وأن يكون مقفلا.

ب - أن يشتمل على مشاهدات لفترة زمنية أقل. وأقترح أن يبنى على أساس ١٧ مشاهدة فقط، عن الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٩٠ .

ج - أن يتم تقدير معاملات التكيف الجزئى على أساس وجود تشوهات هيكلية، وأن هذه المعاملات تتغير هى نفسها مع الزمن. (يقول الباحث فى الصفحة (٤٧٤) أن من الممكن تغير معاملات التكيف وبالتالي سرعة التكيف بمرور الوقت، وأن هذا يتطلب قدرا من الديناميكية فى صياغة النموذج والتقدير.

معدل نمو الناتج المحلي:

إن دراسة عن قياس قدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب صدمة التحرير والتكيف معها" كان متوقعا منها أن تتناول أثر هذه الصدمة على معدل نمو الناتج المحلي، وأن تعطى هذا الأمر إهتماما خاصا. ولا يمكن فى رأى أن نتجاهل الأمر تماما، كما فعل الباحث فى هذه الدراسة.

وفى تصورى أن نموذا بينى لهذا الغرض - أيا كان نوع النموذج - يجب أن يشتمل على مجموعات من المعادلات Building Blocks ، بحيث تكون هناك مجموعة من المعادلات خاصة بالنمو فى قطاعات الاقتصاد المختلفة، ومجموعة أخرى خاصة بالمتغيرات التى ستشملها سياسات التحرير، وربما أيضا مجموعة مستقلة للأسعار يتم بها إفعال النموذج. ويتم تقدير النموذج ومحاكاته لمعرفة تأثير سياسات التحرير والتكيف على الناتج المحلى الإجمالى وعلى القيمة المضافة فى كل قطاع.

وقد نقادى الباحث تقدير دوال إنتاج كلية أو قطاعية، وتعامل مع الدخل المحلى الإجمالى كمتغير تفسيرى خارجى. وهو فى نظرى أمر غير مقبول.

التضخم وسرعة تكيف الأسعار:

كنت أود أن أرى فى هذه الدراسة شيئا عن تكلفة مواجهة التضخم فى المدى القصير The Cost of Disinflation in the Short Run . فإذا كانت الحكومة قد أخذت على عاتقها أن تقوم بتخفيض الإنفاق العام وأن تعمل كذلك على تخفيض الإنفاق الاستهلاكى الخاص، بغرض معالجة الاختلالات الهيكلية ومحاربة التضخم، فإننا نحب أن نقوم بإجراء تقييم كمى لفائدة هذه السياسة وتكلفتها فى نفس الوقت. فمن المعروف أن خفضا فى معدل نمو الطلب الكلى الأسمى Nominal Aggregate Demand

سيكون له تأثير في اتجاهين مستقلين، فهو سيحدث خفضا في معدل التضخم لكنه في نفس الوقت سيحدث تناقضا في معدل نمو الناتج المحلي.

وتتوقف التكلفة - الممثلة في تناقص الناتج المحلي - على السرعة التي يتم بها تجاوب معدل التضخم Speed of Adjustment of the Inflation Rate مع الاجراءات والسياسات التصحيحية. فإذا كانت عملية تكيف الأسعار سريعة وكاملة فإن الخسارة في الناتج تكون ضئيلة أو قليلة الأثر، أما إذا كان تجاوب الأسعار بطيئا وجزئيا فإن سياسة تحييد الإنفاق الإسمي قد تؤدي إلى خسائر في الناتج المحلي من الكبر بمكان بحيث يكون لها تأثير عكسي على الاقتصاد القومي بوجه عام، وستؤدي إلى تقادم البطالة بوجه خاص.

والواقع أن ما يقوله الباحث بشأن معامل التكيف للأسعار (٠,١٦) وطول فترة الإبطاء في استجابة الأسعار (٥,٣) فترة زمنية كمتوسط لفترة الإبطاء) لا يتفق على الإطلاق مع ما تعلنه الحومة حاليا. وبالرغم من أن المعادلة التي استخدمها الباحث للأسعار تشتمل على عوامل أخرى تؤثر في الأسعار إلا أننا يمكن أن نقوم بمقارنة تقريبية بين ما يتوقعه النموذج وما تعلنه الحكومة. فبينما يقول النموذج أن معدل التضخم يستجيب بما يقرب من ١٦٪ فقط من مستواه السابق في فترة زمنية واحدة، أعلنت الحومة أن معدل التضخم قد انخفض من ٣٠٪ إلى ١٨٪ في خلال الشهور الماضية، وأنه سيستمر في الانخفاض حتى يصل إلى ١٢٪ في يناير أو فبراير القادمين أي بنسبة تصل إلى ٦٠٪ من مستواه السابق، في خلال عام واحد. فإذا استمر في التناقص على النحو نفسه خلال ١٩٩٢ فإن التكيف يكون كاملا بعد عام آخر، أي في أوائل ١٩٩٣. مرة أخرى، بالرغم من أنه لا تصح المقارنة المباشرة بين هذه الأرقام، إلا أن هناك تناقضا واضحا بين ما توصل إليه النموذج وما تقول به الحكومة. الباحث يقول إن

معدل نمو الأسعار يتغير ببطء شديد Very Sticky ، وأن الأسعار لا تتجاوب إلا بقدر ضئيل Prices respond only sluggishly مع السياسات المالية والنقدية، بينما تقول الحكومة بعكس ذلك تماما. ولعل الحقيقة تقع في مكان ما بين هذين النقيضين.

ونعود إلى موضوع الخسارة في الناتج المحلي: من المهم أن نعرف ما سيترتب على تحجيم الطلب الكلي الإسمي من آثار حتى نتفادى تدنى معدل نمو الناتج إلى مستويات غير مقبولة. وهذا يتطلب دراسة السرعة التي يتكيف بها الاقتصاد ومدى تجاوب الأسعار في الأجل القصير مع التغيرات المتوقعة وغير المتوقعة في الطلب الكلي الإسمي Anticipated and Unanticipated Changes in Nominal Aggregate Demand وكذلك الدور الذي تقوم به قوة الدفع الذاتية للأسعار. وقد وجد في كثير من الدراسات الحديثة في بعض الدول النامية أن خفض الطلب الإسمي بنسبة معينة يترتب عليه تغير في الأسعار بما يقدر بنحو ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من نسبة تغير الإنفاق، بينما يتأثر الناتج الحقيقي بنحو ٧٠٪ إلى ٧٥٪ من هذه النسبة. وعلى سبيل المثال، إذا تم تخفيض الطلب الإسمي بمقدار ١٠٪ سنويا فقد يؤدي هذا إلى خفض في معدل التضخم قدره ٣٪ فقط بينما ينخفض الناتج الحقيقي بما يقرب من ٧٪. فإذا كان الوضع قريبا من هذا بالنسبة لمصر، فإن هذا الأمر يعتبر مفزعا حقا، وقد كنا نود أن تلقى الدراسة بعض الضوء على هذا الجانب.

التوقعات الرشيدة Rational Expectations

في صفحة (٤٦٦)، يقول الباحث أن التوقعات حول المتغيرات قد أفترض أنها تتم وفقا لفرضية التوقعات الرشيدة، وأنه فضل هذه الفرضية على فرضية التوقعات الانحدارية Adaptive . ولم يورد الباحث أي تبرير أو تفسير لتفضيله الأولى على الثانية.

وأنا شخصيا لا أرى سببا يجعلنى أفضل التوقعات الرشيدة على التوقعات الانحدارية بالنسبة للظروف التى كانت سائدة فى مصر طوال الأربعين عاما الماضية والتي شملتها بيانات الدراسة. وليس هناك فى نظرى ما يبرر إفتراض أن توقعات الأفراد لمتغير ما قد تساوت فى المتوسط مع القيمة الفعلية لهذا المتغير (وعلى أساس أن الأفراد يستخدمون كل المعلومات المتاحة لديهم فى بناء توقعاتهم). وإنما كنت أفضل أن تتم صياغة النموذج على أساس التوقعات الانحدارية، مع أخذ معاملات تكيف متغيرة، كما سبق أن بينت.

والواقع أن هناك تعارضا واضحا بين فرضية التوقعات الرشيدة وبين النتائج التى توصل إليها الباحث نفسه، فيما يتعلق بسرعة تكيف الأسعار والطلب على النقود وغيرهما مع السياسات المالية والنقدية. فإذا أخذنا الأسعار على سبيل المثال، فطبقا لهذه الفرضية تتعامل الأسواق تعاملًا تامًا مع هذه السياسات فى ظل أسعار تامة المرونة. ويتجاوب معدل التضخم فى نفس الفترة الزمنية وبنفس المعدل مع التغيرات المتوقعة فى الطلب الكلى الإسمى (بينما لا يتغير الناتج الحقيقى نتيجة لتغيرات الطلب الإسمى المتوقعة، وإنما يتجاوب فقط مع التغيرات غير المتوقعة فى الطلب الإسمى (Unanticipated Changes).

وفى الوقت نفسه، يعزو كثير من الاقتصاديين ببطء التغير فى معدلات التضخم Self-Sustaining Momentum إلى التوقعات الانحدارية أو الاتجاه للنظر إلى الخلف Backward-looking Adaptive Expectations ، بينما قد تختلف درجة السرعة أو البطء فى التكيف من بلد لآخر لأسباب مؤسسية أو لأسباب ثقافية أو حضارية أو إجتماعية.

ملاحظات عامة:

(١) إن صياغة النموذج في الصفحات من (٤٥٦) إلى (٥٦٤) رياضيا لا تشتمل على صياغة التكيف الجزئي، كما هو وارد في الصفحات من (٤٦٦) إلى (٤٦٩).

(٢) دالة الاستثمار تعتمد على رصيد رأس المال. ولم يقل لنا الباحث كيف حصل على هذه السلسلة. وإذا كانت هذه البيانات موجودة فلماذا لم يتم بتقدير دالة إنتاج؟

(٣) في صفحة (٤٦٨): يقول الباحث أن متوسط فترة الإبطاء في التكيف للإستهلاك يساوي ٣ فترة زمنية. وهذا الاستنتاج قد لا يكون صحيحا، بالنظر إلى أن تقدير الميل الحدي للإستهلاك في الأجل القصير هو ٠,٦٨ فقط، وهو ما قاله الباحث نفسه بعدم معقوليته. وتصحيح المعادلة سيؤدي بالضرورة إلى تصحيح المعاملين معا، بمعنى أنه إذا زادت قيمة الميل الحدي إلى ٠,٨٨ على سبيل المثال فسيزيد بالتالي معامل التكيف، وإذا افترضنا تغييره من ٠,٢٢ إلى ٠,٤٠ فإن هذا سيعني أن فترة التكيف تصبح ٥,١ فقط.

(٤) في صفحة (٤٦٨): يقول الباحث أن زيادة الدخل القومي يترتب عليها زيادة في كل من الإنفاق العام والإيرادات العامة، ولكن زيادة الإنفاق العام تكون أكبر من زيادة الإيرادات العامة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة.

والواقع، أنه لا يمكن القول بأن هذا سيحدث في سنوات التصحيح. ولهذا، فإن التنبؤ الاستطرادي باستخدام نموذج قياسي فقط في مجال التصحيح قد لا يكون أنسب السبل لدراسة الاجراءات التصحيحية، كما سبق أن ذكرنا. وقد توصل الباحث إلى هذا القول

نتيجة لاعتبار الإنفاق العام كمتغير داخلي في نموذج قياسي، وليس كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية.

٥) يبدو أن الدراسة تمت في فترة سابقة للإجراءات التصحيحية الأخيرة، إذ إنعكس ذلك على معالجة سعر الصرف والسوق السوداء. وبالتالي فإن جزءا كبيرا من التحليل الوارد في الصفحات يحتاج إلى تعديل.

في صفحة (٤٧٢): القول بعدم إمكانية إتباع سياسة معدل الصرف الرسمي الحر على المدى الطويل هو قول يجب أن يعاد النظر فيه.

تعقيب على بحث

قياس قدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب

صدمة التحرير الاقتصادى والتكيف معها

أ.د. هناء خير الدين

إن الموضوع الذى اختاره الدكتور السقا لدراسته مهم جدا، وهو من الخطورة بمكان لأن أهميته تتجاوز النطاق العلمى إلى النطاق السياسى حيث أنه يمس سرعة تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى، والتى كانت موضع جدل وخلاف بين الحكومة المصرية ومؤسسات التمويل الدولية.. وقد بذل الدكتور السقا جهدا واضحا يستحق الثناء فى محاولة معالجته هذه القضية بأسلوب قياسى.

أظهرت الدراسة أن سرعة تكيف المتغيرات الاقتصادية المختلفة محل البحث متفاوتة. فيتميز كل من معدل الصرف فى السوق السوداء واحلال العملة والانفاق العام والدعم بسرعة التكيف، ويظهر كل من الاستهلاك والميزان التجارى قدرة متوسطة على التكيف فى حين أن الاستثمار والإيرادات العامة والطلب على النقود والأسعار متغيرات بطيئة التكيف. وخلص الباحث من ذلك إلى أن "بطء سرعة استجابة الجانب الحقيقى للاقتصاد بالمقارنة بالجانب النقدى.. يتعارض مع محتوى برنامج التحرير المطلق بالفعل.. وهو ما يتطلب إعادة النظر فى الاتجاه السائد نحو الاسراع بتحرير المتغيرات النقدية ضمنا لنجاح البرنامج فى تحقيق اهدافه "ملخص البحث" وإلى أن "محتوى برنامج التحرير المطبق بالفعل لا يتفق ومدلولات نتائج الدراسة، فوفقا للدراسة يلاحظ بطء استجابة الجانب الحقيقى للاقتصاد.. بينما ترتفع سرعة استجابة الجانب النقدى، ومن المتفق عليه أن تحرير الجانب الحقيقى لا بد أن يسبق تحرير الجانب النقدى.. (ص ٤٧٣).

وهنا أتوقف قليلا لاشير إلى أن تقسيم المتغيرات إلى نقدية وحقيقية قد تم وفقا لمعيار غير واضح، فهل الاسعار والطلب على النقود مثلا من المتغيرات النقدية أم الحقيقية؟ أضف إلى ذلك أن النموذج المستخدم لاختياراته سياسات التحرير يستند إلى هيكل اقتصادى مختلف تماما عما هو متصور فى إطار برنامج التحرير وإعادة هيكلة الاقتصاد وبالتالي فإن سرعة تكيف المتغيرات موضع البحث لابد أن تكون مختلفة عما أظهره النموذج الحالى. وهنا يجب أن نتذكر أن برنامج الإصلاح الاقتصادى المتبع حاليا يتضمن شقين بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية الخاصة بالعمل على تخفيف الآثار السلبية لاجراءات الإصلاح الاقتصادى على الفئات ذات الدخل المنخفض. ويتمثل الشق الأول فى عناصر برنامج التثبيت المتفق عليه مع الصندوق والذى يتضمن بصفة اساسية توحيد وتخفيض سعر الصرف وزيادة أسعار الطاقة المحلية وفرض ضريبة عامة على المبيعات بهدف تخفيض العجز الكلى فى الموازنة وزيادة أسعار الفائدة مع اتباع سياسة انتمائية ونقدية إنكماشية.. أما الشق الثانى - وهو المتفق عليه مع الصندوق الدولى - فيتضمن برنامج التصحيح الهيكلى ويعنى بالاطار الاقتصادى الكلى واصلاح القطاع العام وإعادة ترتيب اولويات الاستثمار وتحرير الأسعار فى قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة والنقل وتحرير سياسة التجارة الخارجية وتنمية وتشجيع القطاع الخاص مع اجراء الاصلاحات التنظيمية اللازمة وهو برنامج أطول امدا من برنامج التثبيت ويستهدف استعادة قدرة الاقتصاد القومى على النمو فى الأجل المتوسط والطويل من خلال إعادة هيكلته. وقد ركزت الدراسة الضوء على أثر سعر الصرف وسعر الفائدة واستنتجت من بطء استجابة بعض المتغيرات المالية واقتصادية أن "محتوى برنامج التحرير المطبق.. لا يتفق ومدلولات نتائج الدراسة" متجاهلة أثر عناصر برنامج التثبيت الأخرى (ضريبة المبيعات مثلا) وأثر عناصر برنامج التصحيح الهيكلى المطبق - تحرير الأسعار مثلا مما يجعل ما

نشاهده فى هذا المجال مختلف تماما كما يقول النموذج. وقد يكون من المفيد التخفيف من حدة النتيجة المذكورة أو إعادة النظر فى الدراسة لادخال أثر العناصر الأخرى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى حتى يجرى الحكم على البرنامج المطبق مبنيًا على أساس متكامل وسليم.

ولنتقل الآن لمناقشة النموذج المستخدم والذى وضعه الدكتور السقا بأنه نموذج قياسى صغير الحجم للاقتصاد المصرى، والواقع أن النموذج عبارة عن مجموعة من المعادلات تتضمن إحدى عشر معادلة سلوكية وعددا من المعادلات التعريفية ولم يهتم الباحث ببيان المتغيرات الداخلية فى النموذج وتمييزها عن المتغيرات الخارجية. كما أنه لم يهتم بتعريف المتغيرات المستخدمة تعريفاً دقيقاً. فمثلاً هل من المتصور فى مثل هذا النموذج أن يكون الناتج القومى أو الدخل القومى أو الناتج المحلى المشار إليه بالرمز Y متغيراً خارجياً؟ وإن لم يكن خارجياً، فإين المعادلة المفسرة له؟؟ وأين المتطابقة التى تضمن أن يكون العرض الكلى مساوياً للطلب الكلى؟ باستخدام الرموز الواردة بالدراسة.

وإذا اعتبر الباحث النموذج الذى عرضه نموذجاً آنياً، فما هو أسلوب التقدير المتبع للتغلب على تحيز تقدير الملمات الراجع إلى التأثير المتبادل للمتغيرات الداخلية وعدم اتساق هذه التقديرات؟؟ وعلى وجه التحديد كيف تغلب على التحيز الراجع لوجود متغيرات داخلية معسرة فى بعض العلاقات لا سيما فى دالة الاستهلاك وفى معادلات النفقات العامة والواردات والطلب على النقود والمستوى العام للأسعار والدعم وسعر صرف السوق السوداء.

يبدو أن الاهتمام بقياس سرعة تكيف المتغيرات المختلفة وبمعالجة المشاكل الاحصائية المترتبة على وجود متغيرات داخلية مبطأة ضمن المتغيرات المفسرة فى كافة المعادلات قد طغى على كل الاعتبارات الأخرى. فقد عنى الباحث باستخدام الأسلوب الملائم للتقدير فى هذه الحالة وهو أسلوب المتغيرات المساعدة (ولكنه أغفل بيان ماهية المتغيرات المساعدة المستخدمة ولعله قد استعان بأحد المتغيرات الخارجية الأخرى المفسرة فى كل علاقة فى السنة السابقة كمتغير مساعد). كما عمل على التأكد من عدم وجود ارتباط بين الأخطاء بحساب Durbin . وبهذه المناسبة يجب تصحيح ما جاء بشأن هذا المعامل فى الهام (١) من ص (٤٦٧) وهو أنه لا يمكن حساب Durbin h إلا إذا كان له IVARI بدلا من Hildreth-lu . ولكنه أغفل المشاكل الأخرى التى يمكن أن تنتج عن آنية العلاقات كما أغفل التأكد من أن عدد المتغيرات الداخلية فى النموذج مطابق لعدد المعادلات، واغفل حتى تحديد موضوع ماهية تلك المتغيرات. فجاء النموذج وكأنه عددا من المعادلات المتتالية التى لا صلة بينها..

لدى أيضا تساؤلات بشأن البيانات المستخدمة. فما هو مصدر البيانات الذى سمح بالحصول على سلسلة متصلة ومتسقة تمتد من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٠؟ من المعروف أن البيانات النقدية وربما البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية المتاحة بشكل ربع سنوى حتى بداية ١٩٩١ ، ولكن ما هو مصدر الحصول على ارقام الاستهلاك والاستثمار والنتائج القومى والدخل والايرادات الفعلية للحكومة ومصروفاتها الفعلية حتى عام ١٩٩٠؟؟ وما هو مصدر الحصول على رأس المال القومى المستخدم فى تفسير مستوى الاستثمار القومى؟ ذكر الباحث أن رأس المال محسوب بإضافة الاستثمار السنوى إلى رصيد رأس المال فى نهاية السنة السابقة. فما هو إذن رصيد رأس المال فى بداية فترة الدراسة فى ١٩٥٠ أو ١٩٤٩؟؟ وما هى الأسعار المستخدمة للتعبير عند المستوى العام للأسعار وما هو مقياس التضخم المستخدم.

وإذا ما إنتقلنا الآن إلى تفاصيل العلاقات الفردية المستخدمة وإلى نتائج التقديرات والمحاكاة نتور عدة تساؤلات:

* بالنسبة لمعادلة الاستهلاك هل المقصود هنا هو الاستهلاك الإسمى أم الحقيقي؟ حيث أن ارتفاع الاستهلاك الذى يظهره الشكل الخاص باستجابة الاستهلاك لصدمة التحرير غير متوقع.

* فى معادلة الاستثمار (ص ٤٥٦) لابد أن يكون معامل $\log r$ سالبا.

* فى تقدير دالة الايرادات العامة لماذا حسب انحدار الايرادات العامة على الدخل مضافا إليه الأسعار (فى الجدول (١)) على خلاف ما جاء عند توصيف هذه الدالة فى ص ٤٥٧؟ وعند التعليق على نتائج تقدير دالة الايرادات العامة (ص ٤٦٩) ذكر أن: المعدلات المرتفعة للضرائب بدرجة غير معقولة (والمعبر عنها بالمتغير الصورى لا تسهم فى الواقع فى زيادة الحصييلة بل على العكس من ذلك تؤدى إلى تدهور الحصييلة، وهو ما يعنى أن زيادة عبء الضريبة ليست سياسة مساعدة على زيادة الحصييلة"، معنى هذا أن معامل $Dummyz$ لا بد أن يكون سالبا، ولكن بالعكس اتضح من جدول النتائج أنه موجب ويساوى ٠.٠ كما أنه معنوى بمستوى ثقة ٩٩٪.

* أعتبر الطلب على الصادرات المصرية دالة عكسية فى الأسعار النسبية للصادرات أى أسعار الصادرات المصرية مقارنا بأسعار السلع المنافسة فى سوق الصادرات فى الخارج ومن ثم يصبح الطلب على الصادرات دالة عكسية $Reverse\ funtion$ ، على عكس ما جاء عند صياغة هذه الدالة وغيرها فى الجدول ولا بد أن تكون هذه العلاقة

عكسية النتائج مخالفة للمنطق الاقتصادي حيث تتضمن أن ارتفاع الأسعار العالمية بالمقارنة بالأسعار المحلية وكذا ارتفاع قيمة الدولار مقاسا بالجنيه يؤدي إلى نقص الطلب الخارجى على الصادرات المصرية وهو ما لا يتفق والمنطق.

وهنا أيضا يجدر الإشارة إلى أنه يفضل استخدام المتغير بشكل متنسق خلال الدراسة كلها حيث تضمن أحد هوامش الجدول رقم (١) أن معدل صرف السوق السوداء معبر عنه بالدولار للجنيه على خلاف ما هو مفهوم ضمنيا في الدراسة من قبل.

* عرضت الدراسة الميزان التجارى على أنه الفرق بين الصادرات X والواردات I وليس M كما فى ص ٤٥٩)، ومع ذلك نفاجا فى الجدول رقم (١) بتقدير معادلة الميزان التجارى تقديرا مستقلا عن مكوناته، وهو أمر غير مفهوم وغير سليم طالما أن الميزان التجارى يعرف على أنه الفرق بين I, X ، وكان يجب اشتقاقه من هذا التعريف بدلا من تقديره احصائيا تقديرا مستقلا.

* عند توصيف دالة المستوى العام للأسعار أفترض الباحث أن أسعار السلع المتداولة فى التجارة الخارجية تعكس أسعارها العالمية وتطورات سعر الصرف وهو ما لم يتحقق خلال الجزء الأكبر من فترة البحث وقد يكون من المفيد استخدام متغير صورى ليعكس هذه الحقيقة..

* عند التعليق على محددات المستوى العام للأسعار (السطر الثالث من الفقرة الثانية ص ٤٧١) تشير الورقة إلى أننا نجد أن تأثير تغير الأسعار العالمية وعرض النقود والدعم تأثير موجب ومعنوى.. لؤلعل المقصود هنا هو سعر الصرف بدلا من الدعم، حتى يتسق التعليق مع نتائج التقديرات الواردة بالجدول ومع المنطق.

* وأخيرا كنت أود أن يذكر الدكتور السقا تفاصيل أكثر عن الافتراضات التي بنى عليها محاكاة مسار مختلف المتغيرات الاقتصادية التي تناولتها دراسته قبل اخضاع النموذج لصدمة تحرير كل من سعر الصرف والفائدة والأسعار حتى يمكن مناقشة هذه النتائج على أساس من المعرفة.

المقررون	رؤساء الجلسات	المقيدون	الموضوع	التعدادون	الجلسة
			تسجيل كلمة الاستماع لرئيس المؤتمر كلمة أمين عام المؤتمر	أ.د. عاطف صدقي أ.د. سلطان ابوعلى	الجلسة الاستثنائية ٩ - ١٠ ١٠ - ١٠٣٠
استراة					
د. علاء عواد	أ.د. ابراهيم حلمي عبد الرحمن	أ.د. اسماعيل صبري عبد الله أ.د. شريف حسين العلي	التخطيط في مصر في ظل التحرير الاقتصادي	أ.د. سلطان ابوعلى	الجلسة الاولى ١١ - ١٢
د. علاء عواد	أ.د. أحمد أبو اسماعيل	أ.د. عثمان محمد عثمان أ.د. المشري حسين درويش	تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط في مصر نحو نموذج مصري لاتجاه السوق الاجتماعي	د.صلاح زين الدين	١٢ - ١
د. عالي المهدي	أ.د. رتيق مويلايم	أ.د. مينا ز يتيمون أ.د. هبة حنوزورسه	تحرير الاقتصاد المصري - الامكانيات ومراحل التطبيق	د.مصطفى عز العرب	الجلسة الثانية ١ - ٧
د. عالي المهدي	أ. عبد المنعم رشدي	أ. محمد علي حافظ أ.د. عبد المنعم زاضي أ.د. السيد عبد المولى	تحرير سعر الفائدة وآثاره المحتملة في جمهورية مصر العربية	د.مهيبر ممتق	٧ - ٨

الجمعة ١٣ / ١٢ / ١٩٩١

د. نادية الشيبيني	المستشار محمود غانم	أ.د. محمد محروس اسماعيل أ.د. سيد عبد الحميد تامر	الحماية الفنية في إطار تحرير الاقتصاد المصري دراسة تطور الحماية الفنية في مصر فيما بين ١٩٨٤ - ١٩٩٠	د. هدى السيد	الجلسة الثالثة ٩ - ١٠
د. عبد المطلب عبد الحميد	أ.د. حكى نسور	أ.د. حنفي سليمان أ.د. رضا السكك	المشكلات الإدارية للقائمة تحرير الاقتصاد المصري	د. صديق محمد عفيفي	١٠ - ١١
د. عبد المطلب عبد الحميد	أ.د. فواز كمال حسين يديرهما :		حلقه نقاش اثر التحرير الاقتصادي على التجارة الدولية لمصر	أ.د. يسرى مصطفى أ.د. سعيد البحار أ.د. حازم البيلاوي	الجلسة الرابعة ١ - ٨

المقررون	رؤساء الجلسات	المقررون	الموضوع	المتحدثون	الجلسة
د . نجوى خشيبة	أ.د. مصطفى السيد	أ.د. عاطف عجمه أ.د. رمزي زكي	سياسة أسعار الفائدة في ظل التحرير الاقتصادي في مصر	أ. سيد عيسى	الجلسة الاستثنائية ٩ - ١٠
د . نجوى خشيبة	أ.د. علي لطفى	أ.د. موزيس بكرم الله أ.د. محي الدين الشريف	تحرير الاقتصاد والنمو الصناعي في مصر	أ.د. عصام منتصر	١٠ - ١١
استمرار					
أ. عنايات البحار	أ.د. حسن عباس زكي	أ.د. صقر أحمد صقر أ.د. أبو بكر متولي	تحرير القطاع الخارجي وآثره على الصادرات	د عادل المهدي	١١٣٠ - ١١٣٠
أ. عنايات البحار	أ.د. محمد علي مراد	أ.د. منة خير الدين أ.د. وليم ميخائيل	قياس قدرة الاقتصاد المصري على استيعاب صدمة التحرير والتكيف معها	د. محمد ابراهيم السقا	١١٣٠ - ١١٣٠
د . ايهاب نديم	أ.د. فؤاد عاشم عوض يديرها :		حلقة نقاش آثر التحرير الاقتصادي على الصناعة المصرية	أ.د. محمد عبد الوهاب أ.د. أحمد الشندور أ.د. ابراهيم سمح الدين	الجلسة الثانية ٦ - ٨٣٠
جلسة ختام					الجلسة الختامية ٨٣٠ - ٩٣٠